اجتماع بعد اجتماع
آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة

يلخص فصل آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة لهذا العام المميزات الرئيسية لاجتماع الدول الخامس الذي ينعقد كل (BMS5) سنتين، ولبرنامج العمل التابع للأمم المتحدة[1] (PoA) والذي انعقد في حزيران ٢٠١٤ (انظر الشكل ٣,١). ثم يعرض موجزاً عن العملية التي تقود تبني وثيقة نتائج اجتماع (BMS5). وبعد ذلك، يحدد الفصل مصادر القيمة المضافة في الوثيقة بالمقارنة مع نص اجتماع برنامج العمل (PoA) السابق. ويستعرض القسم الأخير من الفصل القضايا المطروحة للنقاش في الاجتماع المقبل على جدول برنامج العمل (PoA)، أي في الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين الثاني (MGE2) المقرر عقده في حزيران ٢٠١٥.

وكما هو موضح في الفصل، تعرض وثيقة نتائج اجتماع (BMS5) تدابيراً عمليةً في المواضيع التي تناقشها الدول (إدارة مخزون الأسلحة، وحفظ السجلات، والتتبع، والتعاون والمساعدة الدوليين)، وتبني الوثيقة على نتائج اجتماعات برنامج العمل السابقة وذلك على سبيل المثال بتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال المرتبطة ببرنامج العمل، وتسليط الضوء على مسألتي أمن المخزون وتتبع الأسلحة في أوقات الصراع وما بعد الصراع، وتركيز التدريب على بناء قدرات مستدامة لتنفيذ برنامج العمل.

على الرغم من إغفال نص اجتماع (BMS5) عن مسائل مهمة، ولكن ذلك لا يضعف من تركيز الوثيقة على التدابير العملية

على الرغم من عدم تناول اجتماع (BMS5) لبعض المسائل المهمة، كمسألة الاعتراف الكامل بعمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرتبط بالأسلحة الصغيرة، ولكن ذلك لا يضعف من تركيز الوثيقة على تدابير التطبيق العملية. وتشمل التدابير، بالإضافة إلى التدابير التي ذُكرت سابقاً، الخطوات اللازمة لتحسين الأسلحة الصغيرة وتتبعها في أوقات الصراع وما بعد الصراع وتبادل نتائج التتبع والمعلومات الأخرى بغرض تحديد والحد من مخاطر الانحراف – في كل حالة، والبناء على المناقشات التي حدثت في مؤتمر الاستعراض الثاني الذي عُقد في ٢٠١٢.

تستند نتائج اجتماع (BMS5) إلى اجتماعات برنامج العمل (PoA) السابقة، كما تربط مع الاجتماعات المستقبلية ولا سيما (MGE2) واضعة موضوع التطورات الأخيرة على صناعة وتكنولوجيا وتصميم الأسلحة الصغيرة على جدول أعماله. ويبين الفصل التحديات التي تواجه جهود الرقابة على الأسلحة الصغيرة والتي تظهر في ثلاثة مجالات: تصميم وحدات السلاح، وأجزاء أسلحة بوليمر النارية، والطباعة ثلاثية الأبعاد. كما يدرس الفصل فرص الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحسين الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

و تشكل وحدات الأسلحة الجزء الأساسي (الثابت) في السلاح، في حين يمكن لأغلب باقي الأجزاء والعناصر الأساسية من حوله أن تتغير لتلبي احتياجات تشغيلية مختلفة، وفي حال كانت هذه الأجزاء تحمل علامات مرقمة، سيحمل السلاح أرقاماً متضاربةً، الأمر الذي يعقد من عملية تحديد السلاح، كما يوصي صك التعقب الدولي[2] (ITI). ولكن استجابة لهذه المشكلة، حددت السياسة «عنصر الرقابة» لوحدات الأسلحة وأساليباً مشتركة لوضع العلامات على هذه الوحدات وعلى الأجزاء الأخرى من السلاح.

الشكل ٣,١ الجدول الزمني لاجتماعات برنامج العمل (PoA)

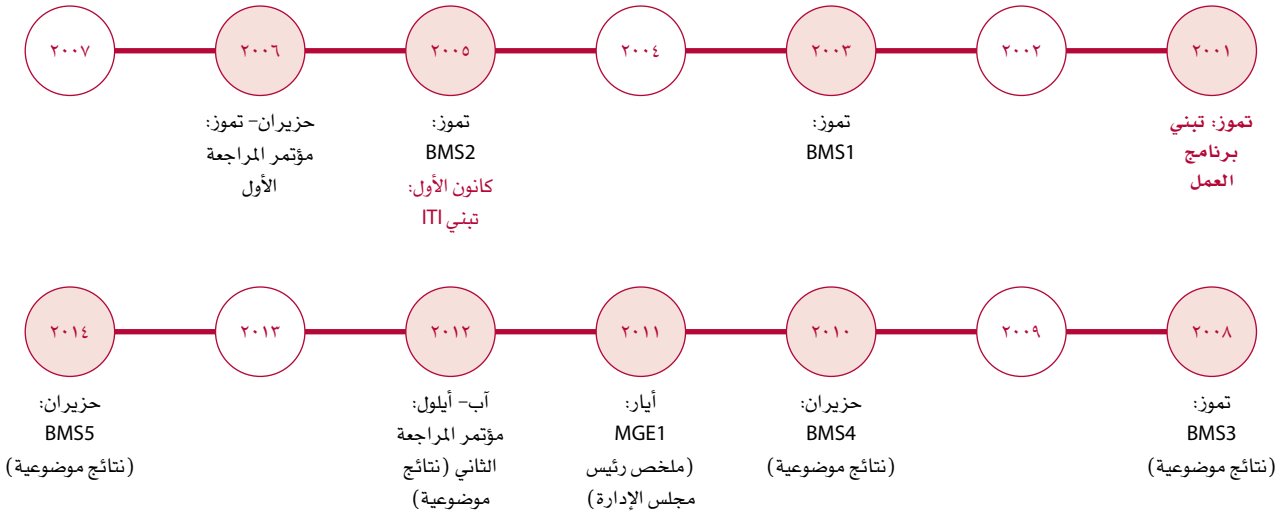

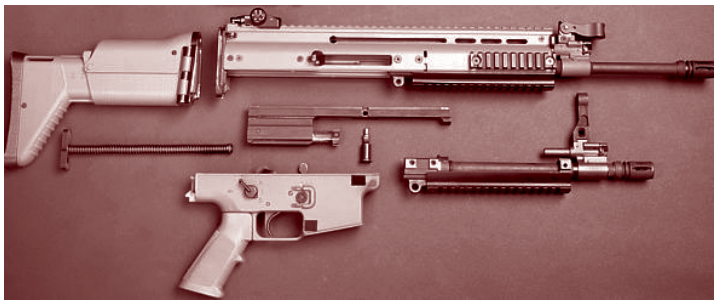

بندقية SCAR-L (نسخة خفيفة من بندقية قتالية الخاصة للقوات) مفككة جزئياً. ©ويبنزمان دوت كوم

يتزايد استخدام صانعي البنادق لمادة البوليمر في إنتاجهم لبعض أجزاء الأسلحة النارية مثل أطر المسدسات (العناصر الهيكلية الأولية)، بسبب انخفاض وزنها وتكلفتها. وعلى عكس الأسلحة النارية المعدنية، من الصعب وضع إشارات ثابتة على بنادق البوليمر، وكما ينص صك التتبع الدولي (ITI)، سينجح مهربو الأسلحة الذين يسعون إلى جعل بنادق البوليمر غير قابلة للتتبع في تحقيق غايتهم فور إزالتهم للرقم المتسلسل الذي وضعه المصنِّع على الإطار. لذا، فهناك حاجة إلى وضع سياسة توجيهية حول أساليب وضع العلامات على أجزاء أسلحة البوليمر النارية وعمق وموقع هذه العلامات.

وقد أدى انخفاض سعر تكنولوجيا التصنيع المضافة (الطباعة ثلاثية الأبعاد)، وتطورها، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى ازدهار هذه التكنولوجيا على المستويين الصناعي والاستهلاكي (الهاوين). وقد أُنتِجت أول أسلحة نارية مطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد وعاملة، أي المسدسات «المحررة»، والمصنوعة من البوليمر بشكل شبه كامل، في بدايات العام ٢٠١٣. وبالرغم من كفاية القواعد الحالية للرقابة على الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثة على المستويين الوطني والدولي، إلا أن تطبيق هذه القواعد صعب بسبب انتشار تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد بين الأفراد والمجموعات الصغيرة. وقد يجد المجرمون والمجموعات المسلحة الغير تابعة للدول أن البنادق المطبوعة بالتقنية ثلاثية الأبعاد جذابة كونها تصبح غير قابلة للتتبع عند نزع العلامات عنها، كما أن الكثير من أجهزة الفحص الأمني تجد صعوبة في الكشف عن الأسلحة النارية التي يكون جزء كبير منها مصنوع من البوليمر (على الرغم من أن هذا لا ينطبق على الذخيرة المعدنية التي ما زالو يستخدمونها). ولكن تبقى الأسلحة النارية المنتَجة باستخدام تقنيات التصنيع التقليدية متفوقة على نظيرتها المصنوعة بالتقنية الثلاثية الأبعاد. وعلى كل الأحوال، على الحكومات أن تكون مستعدة لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثة والعاملة سهلة الإنتاج واقتصادية.

من مصلحة الحكومات أن تستعد لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بالتقنية الثلاثية الأبعاد العاملة بالكامل سهلة الإنتاج واقتصادية

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في وضع تحديات أمام عمليات الرقابة على الأسلحة الصغيرة، ولكنها أيضاً تساهم في تطبيق برنامج العمل (PoA) وصك التتبع الدولي في الكثير من المجالات، مثل وضع العلامات على الأسلحة، وحفظ السجلات، والتتبع، وأمن المخزون، ومنع الاستخدام الغير مرخص له. ويعرض هذا الفصل توضيحاً لبعض هذه التقنيات كما يشير إلى الأسباب التي تحد من اعتماد هذه التقنيات على نطاق واسع، فمثلاً، تعتبر تكلفة تأسيس البنية التحتية الداعمة (قواعد بيانات وشبكات تقنيات المعلومات) عالية بالنسبة للكثير من الدول.

وقد ساهم الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين الأول MGE1 والذي عُقد في أيار ٢٠١١، في تنبيه الدول على التطورات الحديثة التي حدثت في مجال صناعة وتقنيات وتصميم الأسلحة الصغيرة، وما تبع ذلك من صعوبة في تطبيق برنامج العمل (PoA) وصك التتبع الدولي (ITI) في الكثير من المجالات. كما قدم الاجتماع MGE2 إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة التعامل مع هذه التحديات وكيفية الرد عليها.

ملاحظات

١ برنامج العمل لمنع ومكافحة والقضاء على التجارة الغير مشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها

٢ الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالوقت المناسب والطرق الموثوقة